http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2059) السنة الثامنة - الخميس (3) آذار 2011

كتابة على الحيطان

# وعود النجيفي.. وإطلاق الرصاص على البرلمان

عامر القيسي

قبل تظاهرات ٢٥ شباط الماضي "جمعة الغضب" حذر السيد أسامة النجيفي رئيس مجلس النواب من أن أي إطلاقة رصاص تطلق على المتظاهرين سيعتبرها موجهة للبرلمان الذي يمثل الشعب حسب صناديق الاقتراع. الذي حصل أن تحذيرات النجيفي ذهبت أدراج الرياح واستخدم الرصاص الحي تجاه المتظاهرين، فسقط شهداء وجرحى وسالت دماء عزيزة!

كنت من الأشخاص الذين انتظروا موقفا جادا من النجيفي بمستوى الاعتداء الهمجي الذي وقع على العراقيين المحتجين على الفساد وانعدام الخدمات وخنق الحريات العامة، واعتقدت مع غيري أن وعدا كهذا سيكون بلا شك مختلفا عن الوعود الانتخابية التي ذهبت هي الأخرى أدراج الرياح، حالها حال تحذيرات السيد النجيفي!

الذي تصدر واجهة التجاذبات السياسية هي المسومات على إقالة رؤساء مجالس المحافظات الذين حصلوا درجة صفر في امتحان خدمة الجمهور وتلبية احتياجاتهم استنادا إلى الوعود الانتخابية الوردية.

فاختفت التحذيرات، ولم يعد الرصاص موجها إلى البرلمان، واختنقت الأصوات فتحولت لدينا الأكثرية الصامتة من شعبية إلى حكومية ونيابية، خصوصا بعد الرقم القياسي في مغادرة المسؤولين إلى خارج العراق توقعا مما هو أسوأ، وهي نتيجة حتمية لآليات الانتخابات وقانونها الذي منح الكراسي من باب وهب الأمير ما لم يملك، فاستراح على مقاعد البرلمان ممن لا يمتلكون أي رصيد جماهيري، فضلا عن الكفاءة المفقودة والشهادات التي يقال إن أكثرها منتهية الصلاحية!

اعتقد انه من الأجدى ألا ننتظر الكثير لنعرف تماما إن كان الرصاص قد اعتمد في سجلات التصريحات باعتباره موجهاً للبرلمان وشرعيته، أم انه كلام سيطويه النسيان ويذهب إلى أعماق الخلايا الخاملة في مخ المسؤول! ربما تكون من سمات المرحلة التوافقية، التي لا نعرف إلى أي زمن ستتمدد، أن يعيش الجمهور العراقي على وعود عسل الكلام، كما قال الجواهري في خمسينيات القرن الماضي مخاطبا العراقيين..

"نامي على زبد الوعود يداف في عسل الكلام

نامي تزرك عرائس الأحلام في جنح الظلام

نامي على الخطب الطوال من الغطارفة العظام

نامي يساقط رزقك الموعود فوقك بانتظام

نامي فحقك لن يضيع ولست غفلا كالسوام

إن "الرعاة" الساهرين سيمنعونك أن تضامي"

لا نبالغ كثيرا إذا قلنا إن أمنية العراقي الآن أن يتعرف على مسؤول في الدولة ربط أقواله بأفعاله، أو مسؤول اخفق في تحقيق وعوده يظهر للجمهور بكل جرأة وصدقية ليقول لهم انه عجز عن تحقيق وعوده ويورد الأسباب التي تقنع الجمهور بان هذا المسؤول اجتهد وحاول وناضل ولكن ما باليد حيلة! أمنية في متناول اليد ولا تحتاج إلى المصادقة على الميزانية أو استتباب الوضع الأمني أو مساومات سياسية أو تقاسم محدود أو واسع للسلطة والمناصب والامتيازات، أنها لا تحتاج، لكي تتحقق، إلا إلى مسؤول صادق وجريء يحترم وعوده ويحترم الذين انتخبوه وينظر إلى مركزه، ليس باعتباره فرصة من ذهب لجمع الألماس والدولارات والفلل والمشاركة في بورصة العقارات، وإنما فرصة لإثبات صدقيته وحرصه ورغبته في تقديم شيء للناس الذين ينتظرون منه تنفيذ القليل مما وعدهم به!

من الآن، على ما أظن سنشاهد جمهورا جديدا افرزه "عسل" الكلام والأكاذيب التي ملأت صدورنا وقلوبنا حزنا وكمدا وندما، سنشاهد ونلمس جمهورا سيصدق دائما أن الرصاص الحي الذي سيطلق موجها له وحده ولن يكون نصيب البرلمان منه إلا بطاقات السفر لحضور المؤتمرات الرسمية جدا!

# القراصنة لا يزالون يخترقون سواحل الجنوب

# ناطق: الفاو الكبير "محلك سر" لأنه يهدد مصالح إقليمية

□ متابعة/ المدى

أكدت وزارة النقل أن ضغوطاً إقليمية تعيق إنجاز ميناء الفاو الكبير كونه يؤثر على مصالحها الاقتصادية.

وقال مدير عام الموانئ أنمار الصافي لوكالة كردستان للأنباء إن "هناك ضغوطاً من الدول التي تحيط العراق مائياً تحاول إعاقة إنجاز مشروع ميناء الفاو الكبير بسبب تأثيراته السلبية على عمل الموانئ التابعة لها".

وأضاف أن "مشروع ميناء الفاو الكبير يعد أحد المشاريع المهمة وستعمل شركات ايطالية على تصميمه"، مبيناً انه "سيحتوي على ممر طائرات وسكك حديد مزدوجة ومخازن مبردة وغاطس يمتد من الميناء إلى الخليج العربي ورصيف للحاويات بمساحة ٢٩ ألف متر".

وأشار إلى أن "وزير النقل أكد على ضرورة انجازه خلال السنوات الأربع عبر الوسائل الأمثل إما استثمارا أو تنفيذا مباشرا"، مضيفاً أن "قدرته الاستيعابية ستصل إلى ٣٦ مليون طن بكلفة تخمينية بلغت ٤ مليار دولار".

وتابع أن "ميناء الفاو سيسهم بتنشيط القناة الجافة وسيسهم باختصار الوقت والمسافة وسيعزز موقع العراق التجاري والاقتصادي بشكل كبير".

ومن المؤمل أن يغير الميناء خارطة النقل البحري العالمية كونه سينقل البضائع من اليابان والصين وجنوب شرق آسيا إلى أوروبا عبر العراق.

ويسعى العراق إلى بناء منظومة نقل متكاملة تربطه مع الدول الإقليمية عبر القناة الجافة التي تصل بين دول البحر الأبيض المتوسط والخليج العربي ودول شرق آسيا، وتعد اكبر قناة نقل في العالم.

وكانت الحكومة السابقة أعلنت في نيسان الماضي، عن إدراج العراق ضمن منظومة الدول المشتركة بالقناة الجافة.

يذكر أن وزير النقل السابق عامر عبد الجبار كان قد حذر لدى تسليمه الوزارة إلى الوزير الجديد هادي العامري من تنفيذ مشروع السكك الحديدية بين العراق ودول الجوار المسمى بالقناة الجافة كونه سيؤدي إلى تقليل فاعلية الموانئ العراقية والاعتماد فقط على النقل البري.

ورجح باحثون اقتصاديون من تعرض مشروع ميناء الفاو الكبير إلى مخاطر أمنية عديدة خلال فترة إنشائه بسبب ما يعتقد انه على خلفية منافسة مع ميناء السويس.

وحذر الباحثون من عدم استقرار الوضع الأمني في حالة إصرار الحكومة العراقية على إنشاء ميناء الفاو الكبير لأنه يعد من المشاريع الإستراتيجية المهمة ومن المتوقع له منافسة موانئ في دول الجوار حيث سيلعب دورا بارزا في تطور الجانب الاقتصادي في البصرة خصوصا والعراق عموما.

ويقول الباحثون إن الفاو الكبير ستكون له تأثيرات على قناة السويس لأنه سيربط القناة الجافة عبر تركيا بواسطة سكك الحديد.

وأوضح صالح هادي محمد مهندس أقدم في قسم التخطيط والمتابعة في الشركة العامة لموانئ العراق لـ(المدى) انه تم خلال عام ٢٠٠٤ تكليف الجانب الايطالي ممثلا بمجموعة مؤسسات بإعداد خطة للنقل الشامل في العراق وتم إعداد دراسة شملت جوانب النقل المختلفة لجميع إنحاء العراق من شماله إلى جنوبه وقد أكدت الدراسة حاجة العراق إلى ميناء بحري يتكفل بعمليات إيصال البضائع الموردة والمصدرة من والى العراق مكملا للموانئ الحالية.

وأكد هادي انه تم تكليف مجموعة ثانية من الشركات الايطالية في عام ٢٠٠٨ لإعداد دراسة جدوى لمشروع ميناء الفاو الكبير مبنية على أساس احتياجات المقاولة وطاقاتها خلال الثلاثين عاما المقبلة في الموانئ العراقية، إذ سيسهم هذا الميناء في تخفيض الضغط على الموانئ الحالية والمساهمة في عمليات استيراد البضائع وعمليات الترانسيت وتطوير التجارة العراقية.

وتقدر طاقة الموانئ العراقية حاليا بحدود (٢٠) مليون طن سنويا للبضائع التجارية وبـ(٣٤) رصيفا، في حين ستكون الطاقة الإجمالية لميناء الفاو الكبير(٦٦) مليون طن حاويات و(٣٣) مليون طن بضائع اعتيادية عند اكتمال إنشائه لتغطية احتياجات العراق.

يضاف إلى ذلك طاقات بحدود (٧٠) مليون طن لأعمال الترانسيت قابلة للزيادة، وسيكون موقع إنشاء المشروع في منطقة رأس البيشة وبكلفة تقدر بحدود (٦-٧) مليار دولار.

على صعيد اخر، أفاد مصدر في قوات شرطة محافظة البصرة بأن مفارز أمنية ألقت القبض على ثلاثة قراصنة قبالة سواحل الفاو، بعد أن سطوا على زورقٍ تجاري في المياه الإقليمية العراقية، لافتاً إلى أن المفرزة ضبطت بحوزة القراصنة ٥٠ ألف دولار أمريكي كانوا سرقوها من طاقم الزورق.

وقال المصدر لوكالة"السومرية نيوز"، إن"دوريات خفر السواحل ألقت القبض، مساء أمس، على قراصنة عراقيين يشكلون عصابة للسطو المسلح على القطع البحرية الأجنبية، بعد ساعات قليلة من سطوهم على زورق تجاري عراقي في المياه الإقليمية العراقية، وسرقة ٥٠ ألف دولار من طاقمه"، مبيناً أن"القراصنة الثلاثة ألقي القبض عليهم عندما كانوا يستقلون زورقاً قبالة السواحل العراقية من جهة قضاء الفاو".

وأشار المصدر، الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، إلى أن"القبض على القراصنة تم وفقاً لمعلومات استخبارية دقيقة"، مبين أن"القراصنة، الذين هم من سكنة المحافظة، تم تسليمهم إلى قيادة قوات الشرطة للتحقيق معهم".

وكانت أربع بواخر تجارية أمريكية وسورية وأرمينية وكورية تعرضت، في الثامن من شهر آب الماضي، إلى عمليات سطو مسلح نفذت جميعها في غضون أقل من ساعتين من قبل قراصنة مجهولين كانوا يستقلون زورقاً صغيراً، وذلك عندما كانت تلك البواخر متوقفة في منطقة (المخطاف) عند مدخل قناة خور عبد الله بانتظار أن يحين دورها حتى تدخل القناة باتجاه مينائي أم قصر وخور الزبير.

يذكر أن المياه الإقليمية العراقية وقناة شط العرب المؤدية إلى مينائي أبو فلوس والمعقل تشهد بين حين وآخر وبفترات زمنية متباعدة وقوع عمليات قرصنة بحرية، تستهدف البواخر الأجنبية، وينفذها عراقيون وعادة ما تخلف تلك الحوادث سرقة مقتنيات طواقم البواخر وكل ما خف وزنه وثقل ثمنه وبخاصة أجهزة الاتصالات والملاحة.

الكتل السياسية "مرنة" حيال طلب المالكي

# البيرقدار: المحكمة لن تتدخل في حل مجالس المحافظات

□ متابعة/ المدى

أكد الناطق الرسمي باسم المحكمة الاتحادية العليا القاضي عبد الستار البيرقدار أن المحكمة لن تتدخل من تلقاء نفسها بشأن قرار حل مجالس المحافظات.

وأعلن عدد من أعضاء مجالس المحافظات عن نيتهم رفع دعوى قضائية إلى المحكمة الاتحادية بشأن مقترح حل مجالس المحافظات.

وقال البيرقدار للوكالة الإخبارية للأنباء أمس الأربعاء إن القضاء ليس لديه صلة بموضوع قرار حل مجالس المحافظات، وان المحكمة لن تتدخل من تلقاء نفسها بشأن هذا الموضوع، وهذا معمول به في دول العالم"، مضيفاً انه"في حال وجود دعوى أو طلب من الجهات الرسمية يتعلق بحل المجالس، سيكون للمحكمة قرار".

وكان مجلس النواب قد صوت عام ٢٠٠٨ على قانون انتخابات مجالس المحافظات وإجرائها، باستثناء محافظات إقليم كردستان الثلاث، وكركوك.

وطالب رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس مجلس النواب اسامة النجيفي بحل مجالس المحافظات على خلفية التظاهرات التي خرجت يوم الجمعة الماضية احتجاجا على نقص الخدمات.

في حين ذكر نائب عن التحالف الوطني أن مجلس النواب يعتزم إقرار قانون خلال الشهر الجاري يقضي بمنح رئيس الوزراء صلاحية إقالة الوزراء الذين يفشلون في أداء مهامهم الوزارية.

وقال سلمان الموسوي لوكالة كردستان للأنباء إن "رئيس الوزراء نوري المالكي أتفق مع الكتل السياسية على منحه صلاحيات واسعة تقضي بإقالة الوزراء الذين يفشلون في أدائهم الوزاري".

وأضاف الموسوي أن "غالبية الكتل النيابية قررت الموافقة على طلب رئيس الوزراء شريطة أن ينظم ذلك بقانون يطرح خلال الأيام المقبلة للمناقشة والذي سينظم دواعي الإقالة"، مشدداً على أن "تكون الإقالة لها مبرراتها القانونية".

وأشار الموسوي إلى أن "إقالة الوزراء تأتي بعد المدة التي حددها رئيس الوزراء وهي ١٠٠ يوم والتي ستتضح فيها أداء كل وزير و مسؤول في الحكومة مما يلبي طموح المواطنين".

وأوضح الموسوي أن "الفشل في تنفيذ المشاريع يتحمله جميع المسؤولين في الدولة ولا يمكن أن يتحمل هذا الفشل شخص واحد فيها وهو رئيس الوزراء".

وشهدت بغداد وعدد من المحافظات يوم الجمعة الماضي تظاهرات تطالب بإصلاح النظام وتوفير الخدمات ومنها الكهرباء والماء فضلا عن تحسين مفردات البطاقة التموينية، ورافقت تلك التظاهرات أعمال عنف مما أدى إلى وقوع ضحايا بينهم قتلى وجرحى بين صفوف المتظاهرين، فضلا عن عمليات اعتقال طالت عددا من الصحفيين والإعلاميين.

من جانبها، أكدت النائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية آلا الطالباني أن التنافس بين الكتل السياسية اثر على تشريع القوانين.

وقالت الطالباني في تصريح للوكالة الإخبارية للأنباء أمس الأربعاء إن هناك نوعا من المنافسة والصراعات بين الكتل السياسية أثرت على تشريع القوانين وتنفيذها، داعية الكتل السياسية إلى العمل سوية لان هذه الصراعات سوف تؤثر سلباً على الجميع.

وأوضحت أن جميع الأحزاب والقوى السياسية مسؤولة عن الخلل الموجود في إدارة الدولة وهذا التلكؤ والفشل سيكون تأثيره سلبياً.

وأشارت إلى أن المدة التي تم تحديدها من قبل رئيس الوزراء نوري المالكي غير كافية لإجراء إصلاحات، مستدركة: "لكن هذا لا يعني أنهم لا يستطيعون القيام بالإصلاحات، ولو كانت بسيطة على الأقل لإثبات أن الحكومة جادة بالعمل. وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قد أمهل الأحد الماضي، الوزارات وإدارات المحافظات مائة يوم لتقييم عملها ومعرفة مدى نجاحها أو فشلها، مؤكدا أن الوزارات ستشهد تغييرات كبيرة وفق نتائج التقييم، فيما تعهد بفتح تحقيق في الانتهاكات التي شهدتها تظاهرات الجمعة وتلبية مطالب المتظاهرين بأسرع وقت ممكن.

وشهد العراق، في الـ٢٥ من شباط الماضي، تظاهرات جابت أنحاء البلاد تطالب بالإصلاح والتغيير والقضاء على الفساد المستشري في مفاصل الدولة، نظمها شباب من طلبة الجامعات ومثقفين مستقلين عبر مواقع التواصل الاجتماعي في شبكة الإنترنت.

وكان رئيس الحكومة نوري المالكي قد تعهد في بيان له، السبت الماضي، بتنفيذ جميع مطالب التظاهرات الاحتجاجية التي شهدتها البلاد في الـ٢٥ من شباط الماضي، في حين أكد أن حكومته ستحقق في الخروق الأمنية التي شهدتها تلك التظاهرات، أشاد بالإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الأمنية حيال التظاهرات.

الشرطة تقبض على "متورطين" بحرق مقار حكومية

# الموصل: طلبات لاستجواب المحافظ وقادة الأمن

□ الموصل/ نوزت شمدين

طالب أعضاء في مجلس محافظة نينوى باستجواب محافظ نينوى والقادة الأمنيين في المحافظة على خلفية الأحداث التي رافقت تظاهرة يوم الجمعة ٢٥ شباط الماضي، والتي سقط فيها ستة شهداء وأكثر من عشرين جريحاً.

وأعلن يحيى عبد محجوب عضو مجلس محافظة نينوى بان كتلة الحزب الإسلامي في المجلس ستعلق عضويتها خلال ٤٨ ساعة في حال لم يتم الموافقة على طلبها في استجواب المعنيين المباشرين بما حدث يوم الجمعة وعلى رأسهم المحافظ.

وأضاف محجوب أن ما حدث في الموصل لا يمكن السكوت عنه، وينبغي فتح تحقيق شامل مع المحافظ بوصفه رئيس اللجنة الأمنية في المحافظة، إضافة إلى قادة الجيش، وينبغي على الطرف المقصر أن يتحمل المسؤولية كاملة. وتابع: "الجميع كان على علم بموعد التظاهرة، فأين هي الاستعدادات لتأمينها أو في الأقل منع حدوث ما وقع، كيف استطاع أشخاص من دخول أقسام مهمة في مبنى محافظة نينوى، كالعقود والتخطيط والحسابات وقاموا بأعمال تخريب وحرق وسرقة دون أن يمنعهم احد".

والمح عضو المجلس إلى أن حادثة الحرق ربما تكون مفتعلة، عندما ذكر بان المجلس كان قد اتفق مع المحافظة في وقت سابق على مراجعة العقود المبرمة في مراحل سابقة، خصوصاً بعد أن تلقى المجلس معلومات بشأنها وأراد التحقق منها، وتساءل: "كيف سنتحقق من ذلك الآن وهذه الأقسام أحرقت مع محتوياتها".

وتوقع أن ينضم إلى كتلته أعضاء آخرون في مجلس المحافظة في مطالبة الاستجواب، سيما وانه أمر قانوني وأخلاقي، ويدخل ضمن صميم عمل مجلس المحافظة، بوصفه منتخبا من قبل الشعب للدفاع عن حقوقه.

من جهة أخرى نفى مصدر مسؤول في محافظة نينوى أن يكون المحافظ اثيل النجيفي قد قدم استقالته، نزولاً عما قيل إنها رغبة رئيس الوزراء نوري المالكي، بعد الأحداث الدموية التي رافقت تظاهرة يوم الغضب أمام مبنى محافظة نينوى يوم الجمعة الماضي، لكن المحافظ لم يستبعد أن يقدم أعضاء في مجلس المحافظة على تقديم طلب مماثل، خصوصا من الحزب الإسلامي، وهو يرى بان موقف باقي الأعضاء مازال متماسكاً في دعمهم له.

يذكر أن معظم أعضاء مجلس محافظة نينوى الشاغلين لمقاعدهم في الوقت الحالي هم ممثلون عن قائمة الحدباء الوطنية التي ينتمي النجيفي إليها، وان ١٢ عضواً من قائمة نينوى المتآخية يقاطعون المجلس منذ تشكيل الحكومة المحلية قبل نحو عامين احتجاجاً على استحواذ قائمة الحدباء على جميع المناصب الإدارية في الحكومة المحلية.

وفي سياق ذي صلة، عقد مدير شرطة نينوى اللواء احمد حسن عطية مؤتمراً صحفياً حول ما حدث من تجاوزات أمنية في تظاهرة الجمعة، وقال إن القوة التي كانت قد وضعتها قيادة الشرطة كانت كافية لتأمين مظاهرة سلمية وفق السياقات الاعتيادية، ولكن أعداد المتظاهرين تزايد بشكل كبير، لتتحول المظاهرة السلمية إلى أعمال شغب.

وقال: نحن تعاملنا بهدوء، وبصبر عال جداً، واستطعنا من إنقاذ سجن مكافحة الإرهاب ممن كان يريد الوصول إليه وإطلاق سراح من كان فيه بحجة التظاهرات، وكذلك تم حماية مقر مديرية الشرطة من أعمال مشابهة، إضافة إلى سجني الأحداث التسفيرات، وفي الوقت ذاته كانت هناك مظاهرات في ناحيتي حمام العليل والشورة جنوبي مدينة الموصل، إضافة إلى ناحية ربيعة وتل عبطة غرب وجنوب غرب نينوى، ولم يحدث فيها أية خروقات كالتي حدثت في الموصل.

وحذر عطية مواطني نينوى من التساهل مع أحداث مماثلة لما وقعت في مظاهرة الجمعة، لأنها قد تجر إلى حرب أهلية، وان الموصل بما فيها من تشكيل سكاني مهيأة لذلك، وان أية مظاهرة غير مرخصة لها من قبل وزارة الداخلية لن يتم السماح بخروجها على الإطلاق.

وذكر مدير الشرطة بان لجان تحقيقية شكلتها رئاسة الوزراء، ومجلس النواب من اجل التحقيق في أحداث التظاهرة، مدير مكافحة الإجرام ذكر في المؤتمر الصحفي ذاته ان قوات الشرطة اعتقلت عددا من الأشخاص المتهمين بحرق مبنى المحافظة، وتم التعرف بناء على شهادات على أسماء آخرين، وحررت أوامر قبض قضائية بحقهم، نافيا أن يكون أياً منهم تابعاً لأي جهة أمنية.

ودعا المدعين بالحق الشخصي من ذوي الشهداء الذين سقطوا في التظاهرة، لتقديم أية معلومات متوفرة لديهم حول من استهدف الشهداء لكي يتم إجراء التحقيقات اللازمة بذلك.